

أكهت

تل أبيب تبتز واشنطن جوناثان بولارد مقابل أسرى 48

اعتادت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة استغلال كافة المناسبات والمحطات السياسية، للمطالبة بالإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي في الولايات المتحدة، جوناثان بولارد. وفي مقابل التصلب الذي أظهره الرؤساء الأميركيون على التوالي، في تلبية المطلب الإسرائيلي، اتحدت إسرائيل سلطة ومعارضة خلف مطلبها

علي حيدر

لا يخفى أن التعثر الذي تواجهه المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، وتحديدًا إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، رغم الالتزام الأميركي للسلطة الفلسطينية بذلك، يشكل مناسبة ملائمة لابتزاز إسرائيلي يهدف إلى استغلال الحرص الأميركي على توفير الشروط التي تسمح للسلطة بالموافقة على تمديد المفاوضات، الذي يمر بالضرورة بتحرير الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين. ومن الطبيعي أن التشابه الظاهري في القضيتين، تحرير معتقل من السجون الأميركية، في مقابل تحرير مقاومين فلسطينيين من السجون الإسرائيلية، يشكل أرضية للإصرار الإسرائيلي، ويدفع تل أبيب إلى رفع الصوت، في محاولة لإمرار مطلبها الذي يحظى بإجماع كافة التيارات السياسية الإسرائيلية، إلا وهو إطلاق سراح الجاسوس الإسرائيلي في الولايات المتحدة، جوناثان بولارد.

وكانت الإذاعة الإسرائيلية قد نقلت أول من أمس عن مصادر أميركية حديثة عن مؤشرات على إمكانية تلبية المطلب الإسرائيلي، المتعلق ببولارد، ومؤشرات معاكسة عبر عنها مسؤول أميركي رفيع المستوى بالقول إنه «يتلقى عقابه وليست هناك أية نية لتحريره». وذكرت صحيفة «معاريف» أنه في ضوء الاختلاف بين واشنطن

وتل أبيب، إزاء الإفراج عن الدفعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين، حاول رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو أثناء وجوده في العاصمة الأميركية مساومة واشنطن والضغط عليها من خلال المطالبة بالإفراج عن بولارد لتنفيذ المرحلة الرابعة، قائلة إنه «حاول إخراج الأسرى من مناطق عام 48 خارج القائمة».

بدورها، ذكرت القناة الثانية في التلفزيون الإسرائيلي أن «نتنياهو عازم على اشتراط استئناف المفاوضات وتحرير 20 أسيراً فلسطينياً من ذوي الجنسية الإسرائيلية، بتحرير بولارد من السجون الأميركية». ولفتت القناة إلى أنه «في ضوء أكثرية معارضة في الحكومة الإسرائيلية لإمرار الدفعة الرابعة من تحرير الأسرى الفلسطينيين، فإن خطوة بحجم تحرير بولارد من شأنها المساعدة في التصديق على العملية في الحكومة».



**تحضر إسرائيل
بناء مئات المستوطنات
وراء الخط الأخضر إذا
اطلق الأسرى**

«يتلقى عقابه وليست هناك أية نية لتحريره». وذكرت صحيفة «معاريف» أنه في ضوء الاختلاف بين واشنطن

وتعبيراً عن محاولة إثارة هذه القضية في هذه المرحلة، بالتوازي مع قضية الأسرى الفلسطينيين، التقى نتنياهو في مكتبه بزوجة بولارد، وأكد لها أنه «كان ينبغي تحريره منذ زمن. أعتقد أن هذا الأمر مفهوم لدى الجميع هنا، واعتقد أن الأمر مفهوم لجماهير أخذة في الأتساع في الولايات المتحدة». وأضاف نتنياهو أنه يأمل «أن تنشأ ظروف تمكّنتنا من إعادة بولارد إلى البيت».

وبهدف إضفاء طابع شعبي، ومخاطبة الوجدان الأميركي، نقلت وسائل الإعلام الإسرائيلية عن الجندي غلعد شاليط، الذي تحرر ضمن عملية تبادل بين إسرائيل وحرركة حماس، دعوته الإسرائيليون للانضمام إلى نتنياهو لمطالبة الأميركيين بتحرير بولارد. ومما كتبه شاليط في هذا المجال: «إني على قناعة بأن الشعب الإسرائيلي برمته، مثلي، يوافق على أن طلببادرة حُسن نيّة بسيطة إلى حد كبير كتحرير بولارد هو من حقنا، وليس معروفًا. رجاء انضموا إلي جميعكم في مناداة واضحة لأصدقائنا الأميركيين: لقد سبق أن حررنا عشرات الإرهابيين المملخة أبديهم بالدماء استجابة لطلبكم، لذلك قوموا من أجلنا بهذه البادرة الوحيدة. إن من شأنها إنقاذ حياته».

وليس بعيداً عن استغلال الإصرار الأميركي والفلسطيني لتحرير الدفعة الأخيرة من الأسرى الفلسطينيين، كشف موقع «معاريف» عن أن القيادة السياسية في إسرائيل أعدت قائمة مفصلة بالمناقصات لبناء مئات الوحدات الإسكانية وراء الخط الأخضر، إذا أطلق سراح المجموعة الرابعة من الأسرى الفلسطينيين. على أن تُنشر القائمة بالتزامن مع إطلاق سراح الأسرى، كما جرى في المرات السابقة. وأضافت الصحيفة أن هذه العطاءات الاستيطانية أعدت بالتوافق بين نتنياهو ووزير الإسكان في حكومته أوري أريئيل ومسؤولين آخرين. ولفتت «معاريف» أيضاً إلى أن «الاتفاقية بين الولايات المتحدة والجانبين الإسرائيلي والفلسطيني تقضي بتنفيذ هذه المرحلة يوم الإثنين المقبل، ما يعني اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة برئاسة نتنياهو يوم السبت، كي تقر قائمة الأسماء، بحيث يجري نشرها ومنح فرصة 48 ساعة لمن يريد تقديم اعتراض على هذه القائمة وفقاً للقانون الإسرائيلي».

عربيات دوليات

**القمة العربية تبدأ
أعمالها اليوم**

بدأ الزعماء العرب ورؤساء الوفود المشاركون في القمة العربية، بالتوافد إلى الكويت منذ صباح أمس. ووصل إلى الكويت كل من الرئيس المصري المؤقت عدلي منصور، والرئيس عبد ربه منصور هادي رئيس الجمهورية اليمنية، ونائب نائب رئيس جمهورية العراق خضير موسى الخزاعي. ويرافق الرؤساء الوفود المشاركة في القمة التي ستعقد اليوم وغداً في الكويت.

(الاناضول)

**الجزائر: بن فليس يهاجم
بوتفليقة**



عرض رئيس الوزراء الجزائري الأسبق، ومرشح الانتخابات الرئاسية علي بن فليس (الصورة) أمس، حصيلة سلبية لفترة حكم الرئيس المنتهية ولايته عبد العزيز بوتفليقة، في ثاني يوم من الحملة الانتخابية للانتخابات الرئاسية في 17 نيسان. وتحدث بن فليس في تجمع لأنصاره بمدينة البليدة غرب الجزائر عن «وضع غير مرض» في قطاعات الصحة والتربية والقضاء والحريات، وفي «تسيير شؤون الدولة» بصفة عامة. وقال «إن من لا يستطيع التسيير، فإنه يجب ألا يلقي اللوم على غيره، 15 سنة لم تكن كافية للإصلاح، وما هم اليوم يطالبون بخمس سنوات أخرى».

(الأخبار)

**دبلوماسيو إسرائيل
يضربون عن العمل**

قال مسؤولون إن دبلوماسيين إسرائيليين نظموا إضراباً لم يسبق له مثيل أول من أمس، مما تسبب في إغلاق تام للسفارات الإسرائيلية في أنحاء العالم، في تصعيد لنزاع بشأن الأجور. ويهدد الإضراب بتأجيل زيارة البابا فرنسيس لإسرائيل، والمقررة في أيار، وهي واحدة من 25 زيارة لمسؤولين أجانب تأثرت بسبب التباطؤ في إنجاز العمل من جانب الدبلوماسيين، في خطوة بدأوها في الخامس من آذار عندما انهارت المحادثات المتعلقة بالأجور. وبعد تصعيد التحرك إلى إضراب كامل، وهو الأول لأعضاء السلك الدبلوماسي منذ عام 1948، سيغلق الدبلوماسيون جميع البعثات الإسرائيلية في الخارج وعددها 102، مما سيؤدي إلى توقف معظم العمل الدبلوماسي مع الدول الأخرى والأمم المتحدة.

(الأخبار)

الزهار: لا خوف على المقاومة

فلسطين

رأى عضو المكتب السياسي لحركة «حماس» محمود الزهار «أن الحضور المهيّب» لمهرجان الحركة الأحد في ساحة السرايا بغزة، «يعني مدى التمسك الشعبي بالمقاومة، ورفضه نهج المفاوضات والتسوية»، مشيراً إلى أن «المقاومة كسرت منظمة الأمن الإسرائيلية وذلك بالأنفاق والصواريخ التي تمتلكها، لذلك لا خوف عليها».

وعن اتفاق مكة، أكد الزهار أن حماس لم تنقض الاتفاق، مشدداً على أن من نقض الاتفاق، والمعطل الأساس لما اتفق عليه في مكة، هم أميركا وإسرائيل والسلطة في رام الله.

ترعاها لتحمي الاحتلال ومكوناته»، مؤكداً أن «السلطة لا تستطيع أن تدعم أي شكل من أشكال المقاومة، حتى المقاومة الشعبية التي تعني أن يرمى الاحتلال بالحجارة». ورأى أن «السلطة ليس أمامها إلا أن تمدد المفاوضات مع الاحتلال، أو أن يهرب قادتها من الأرض ويتركوها لمن يستطيع حمل السلاح». في هذا الوقت، دانت حماس مشروع سلطات الاحتلال الإسرائيلي في بناء مشروع ما يسمى «المجمع القومي للأثار»، وذلك على مساحة تصل إلى 35 ألف متر مربع في الجانب الغربي من مدينة القدس المحتلة، وأكدت أن الشعب الفلسطيني لن يقبل سياسة فرض الأمر الواقع تحت أي ظرف.

كما دانت الحركة، في بيان أمس، «بشدة استمرار التوسع الاستيطاني المحموم الذي يمارسه الاحتلال الصهيوني في مدينة القدس المحتلة، مستغلاً مظلة المفاوضات مع السلطة،

الذي صدر بحق 529 مواطناً، حكم سياسي غرضه إيصال رسالة إعلامية للتخويف»، مشيراً إلى أن «محكمة النقض سترفض الأحكام».

ورأت الجماعة الإسلامية في بيان رسمي لها أن «الحكم الذي افتقر إلى أبسط قواعد العدالة وخالف القانون يؤكد أن هناك انهياراً واضحاً في منظومة العدالة في مصر وعدم وجود أي ضمانات للحياة والنزاهة في صرح كان يظن الشعب المصري يوماً أنه بيت العدالة إلى أن صار رأس حربة للانقلاب العسكري».

الحكم يعكس أزمة لدى «العسكر» الذي يسعى على ما يبدو إلى جزر «الإخوان» وحلفائهم إلى ساحة الصدام المسلح، في تكرار للعشوية السوداء الجزائرية، بحسب قراءة هيثم أبو خليل، مدير مركز ضحايا لحقوق الإنسان، الذي كتب في تدوينته له على موقع «فايسبوك»، «العسكر المجرمون يريدون أن يورطونا في استخدام العنف رداً على مجازرهم وقرارات الإعدام العبيطة»، مضيفاً أن «السيناريو الجزائري كان مؤلماً والعالم كله صمت على قتل 300 ألف جزائري بأيدي عسكر الجزائر» الذين يريد عسكر مصر تقليد تجربتهم بعد أن وصلوا إلى حافة اليأس من التظاهرات المستمرة طوال 9 أشهر».

إلى ذلك (أ ف ب، الاناضول)، وفي أول تعليق لها على الحكم، أعلن مسؤول في وزارة الخارجية الأميركية أن بلاده تشعر ب«القلق العميق» لأحكام الإعدام التي صدرت.

وذكر المسؤول في وزارة الخارجية أنه «رغم إمكانية استئناف تلك الأحكام، لا يبدو من الممكن في قضية تشمل أكثر من 529 متهماً مراجعة الأدلة والشهادات بشكل عادل ويتناسب مع المعايير الدولية خلال جلستي محاكمة فقط».

بدوره، انتقد نائب المتحدث الرسمي باسم الأمين العام للأمم المتحدة فرحان حق أحكام الإعدام. وقال إن «موقف الأمم المتحدة لم يتغير إزاء تنفيذ عقوبة الإعدام بحق المتهمين، وهو ما ينطبق على ما تم إعلانه اليوم في مصر».

فارغة إلى منازلهم حولت حياتهم إلى جحيم، «من هنا فإن رد الفعل الطبيعي للقاضي - المطارد من الجماعات المسلحة - هو الخروج من دائرة التهديد لينأى بنفسه وبأسرته عن صراع دموي قد يدفع ثمنه الأبرياء».

وحول الاستعدادات الأمنية في وزارة الداخلية لحماية القضاة، لفت إبراهيم إلى عدم وجود ترتيبات كهذه حالياً، مع عدم القدرة على توفير طاقم أممي لكل القضاة الموكل إليهم النظر في قضايا «الإخوان»، بسبب كثرة القضايا وتزايد أعداد المقبوض عليهم من الجماعة، سواء كانوا منتهمين بالتجريس أو بالتنفيذ المباشر والفعل للجرم.

وأشار إبراهيم إلى أن «أقل حكم في هذه التهم يمكن أن يصدره القاضي يمكن أن يدفع حياته ثمناً له». الخبر الأممي، ياسر ياسين، رأى في حديث لـ«الأخبار»، أن «الرسائل المعادية تضع القاضي تحت ضغط نفسي وعصبي لا يمكن بعده أن يؤدي عمله المهني وفق الضمير القضائي الذي يقضي بشفافية المحاكمة ونزاهتها، ليضمن قلوبهم إلى الأحكام الصادرة بحق الجناة، لذلك يخشى القاضي هذه الضغوط، ويلجأ إلى قرار «الابتعاد عن النظر في القضية؛ لاستشعاره» (الحرج)، الكلمة التي تعتبر الآن كلمة السر وراء إطالة توقيعات نظر محاكم «الإخوان»؛ لأنهم يتعمدون إخافة القضاة وإرهابهم».